الأمم المتحدة

A/74/706

الجمعية العامة

Distr.: General
19 February 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البندان 74 (أ) 83 من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة 14 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

أرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها، الذي يحتوي على رسالتي المؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 74 (أ) و 83 من جدول الأعمال، ونشرهما في الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفي العدد المقبل من *نشرة قانون البحار*.

(توقيع) ماريا **تييوفيلي**
السفيرة
الممثلة الدائمة

250220 210220 20-02632 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 14 شباط/فبراير 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 9 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

أُبلغت الحكومة اليونانية بأنه تم التوقيع على ”مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني – ليبيا حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط“ في يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وينتهك هذا الاتفاق على نحو صارخ قواعد القانون الدولي للبحار بشأن تعيين الحدود البحرية لأن تركيا وليبيا، أولا وقبل كل شيء، ليست لديهما مناطق بحرية متداخلة ولا حدود مشتركة، ومن ثم لا يوجد أساس قانوني لإبرام اتفاق لتعيين الحدود البحرية بصورة قانونية. وبالمثل، يتجاهل الاتفاقُ وجود الجزر اليونانية في تلك المنطقة البحرية، بما فيها جزيرة كريت، وينتهك حقها في إنشاء مناطق بحرية شأنها شأن أي إقليم بري، كما تنص على ذلك بوضوح المادةُ 121 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وعلاوة على ذلك، فإن حدود ”الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة“ المزعومتين، كما يرد تعريفهما في نص هذا الاتفاق، هي حدود وهمية وغير قانونية وتعسفية واستفزازية، وتنتهك صراحة الحقوق السيادية لليونان في تلك المنطقة البحرية، مما يعرض السلام والاستقرار الإقليميين لخطر شديد.

والأمر اللافت للنظر أيضا في الاتفاق المذكور أعلاه أنه على الرغم من الموقف المعلن لتركيا والمتمثل في أن الجزر اليونانية الواقعة في شرق البحر الأبيض المتوسط ليس لها وزن في ترسيم الحدود البحرية في تلك المنطقة، فإن واضعي هذا الاتفاق استخدموا الجزر والصخور التركية كنقاط أساس لبناء ”خط الوسط“ المزعوم، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة الأولى من الاتفاق والمبين في مرفقيه. وهذا يبيّن موقف تركيا الذي يتسم بالنفاق والتناقض فيما يتعلق بتعيين الحدود البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاتفاق لاغٍ وباطل لأن مجلس النواب في ليبيا لم يصدِّق عليه، حسبما تقتضي الفقرة 2 (و) من المادة 8 من الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015، الذي وافق عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال قراره 2259 (2015). وبالمثل، رفض رئيسُ مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح عيسى، هذا الاتفاق رفضا قاطعا في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وبناء على ذلك، فإن هذا الاتفاق لا ينبغي أن يُسجل بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة ولا أن تنشره شعبةُ شؤون المحيطات وقانون البحار بأي شكل من الأشكال.

ولما كان الاتفاق يشكِّل انتهاكا واضحا لنص الاتفاق السياسي الليبي، وكما ذُكر أعلاه، يهدد السلام والاستقرار الإقليميين، فإن مسألة إبرامه ينبغي أن تعرض على مجلس الأمن على وجه الاستعجال. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه وفقا للفقرة 19 من القرار 2259 (2015)، يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، تقريرا عن تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، مضمنا إياه الأعمال التي تعطل أو تمنع تنفيذه.

وتعرب الحكومة اليونانية عن معارضتها الشديدة للتعيين غير القانوني للحدود الذي يرمي إليه الاتفاق المذكور أعلاه، والذي يتداخل على نحو غير قانوني مع مناطق تخضع للحقوق السيادية المشروعة والخالصة لليونان، وترفضه برمته باعتباره لاغيا وباطلا وليس له أي أثر على حقوقها السيادية.

وفي هذه المناسبة، تود اليونان أن تؤكد مجددا التزامها القوي بحل أية مسألة تتعلق بتعيين الحدود مع البلدان المجاورة في شرق البحر الأبيض المتوسط بالوسائل السلمية وانطلاقا من حسن النوايا ووفقا للقانون الدولي للبحار. وبهذه الروح، بدأت اليونان وليبيا قبل بضع سنوات التفاوض، وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن اتفاق لتعيين الحدود البحرية، إلا أنه تعطل بسبب الأحداث المؤسفة التي وقعت في ذلك البلد. كما تُجرى مفاوضات حاليا بين اليونان وسائر الدول المجاورة فيما يتعلق بتعيين حدودها البحرية المشتركة.

(توقيع) ماريا **تييوفيلي**
السفيرة
الممثلة الدائمة